

تبدو سورية اليوم في عين العاصفة نتيجة لفشل نظامها السياسي في التعامل مع الأوضاع الداخلية والإقليمية والخارجية، ففي الداخل يستمر النظام في تكريس مبدأ أحادية السلطة بعيداً عن الالتفات إلى مبدأ المشاركة، واعتماد التعددية، واحترام الرأي الآخر بدلاً من مصادرته. بل على العكس تماماً لا يزال مستمراً في العمل بالقوانين الاستثنائية، والأحكام العرفية، وقانون الطوارئ، وتكديس السلطات لصالح السلطة التنفيذية لإدامة مشروع الدولة الأمنية؛ الأمر الذي يجنب السلطة أيما إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي حقيقي، وتتم مواجهة هذا المأزق الداخلي بمزيد من القبضة الحديدية للأجهزة الأمنية المتغولة، ومزيد من الوعود التي تبقى أسيرة الأدرج، وكانت مشاريع التحديث والتطوير التي تم طرحها عبارة عن حلول ترقيعية وجزئية في المجال الاقتصادي دون غيره .

إقليمياً ونتيجة لعدم مواكبة النظام للتطورات العالمية ، والضغوط التي يمارسها الغرب ، تتجه سوريا نحو العزلة ومزيد من الحصار الناجم عن قرارات مجلس الأمن والكونغرس الأميركي ، وعدم قدرتها على التخلص من المسؤولية عما يجري في لبنان ، وخاصة التصرفات التي يقوم بها حزب الله وهي المحسوبة على النظامين السوري والایراني .

دولياً نأت سورية بنفسها عن موجة التحول الديمقراطي التي تولدت عن سقوط جدار برلين، وانهيال التكتل السوفييتي، ولم تأخذ عبرة من إفلاس النظم الاستبدادية والشمولية والتوتاليتارية في العالم عموماً، والتي كانت وراء تهتك البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولم تستخلص سورية كذلك العبرة من التبدل البنوي والهيكلي في البيئة الجيوسياسية والفكرية في العالم الذي وُد انتعاشاً وازدهاراً لمفاهيم المجتمع المدني، والمجال السياسي المغيب سابقاً، وانتشار الوعي بالديمقراطية في مقابل احتضار الدولة الشمولية وفقدانها الدؤوب لشرعيتها وصدقيتها.

إن ابتعاد سورية عن منحى التغييرات في المنطقة والعالم، وخروجها عن سياق التحولات الديمقراطية سيكون له تأثير سلبي على وضع سورية، لذلك ينبغي على السلطة السورية إجراء عملية التحول الديمقراطي المنشود، وإيجاد حل ديمقراطي لمشاكلها الداخلية العالقة، لا سيما القضية الكردية والتي سيكون لها أبلغ الأثر على مجمل عملية التغيير والتحول الديمقراطي في المنطقة. أما إصرار النظام السوري على وضعه الحالي فقد يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط الدولية وصولاً إلى التدخل الخارجي، وتساعد الحراك السياسي والمجتمعي الداخلي وصولاً إلى عصيان مدني داخلي. فالنظام في سوريا اليوم يعيش حالة تقهقر مستمرة على جميع الجبهات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن الخيار الوطني الجامع والخيار السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يقتضي اليوم التحول الديمقراطي والانتقال من نظام تسلط الحزب الواحد واستبدادية مخابراتية منكلسة إلى نظام تعددي ديمقراطي يسهم في تحقيق حد كبير من الاستقرار ويسهم في إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

لذلك فإننا كقوى ديمقراطية ندعو النظام السوري لإجراء التغييرات الديمقراطية العاجلة ونطرح مشروع حلنا ضمن النقاط الأساسية التالية:

- __ الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط وسوريا.
- __ تجاوز النظام الأوتوقراطي عن طريق إجراء التحول الديمقراطي.
- __ قضية المواطنة السورية وحقوق الإنسان.
- __ تنظيم المجتمع المدني للوصول إلى نظام الدولة الديمقراطي.
- __ حل القضية الكردية ضمن إطار الحل الكونفدرالي الديمقراطي.
- __ المرأة ضمان السياسة والمجتمع الديمقراطي.
- __ الدستور الجديد للدولة الديمقراطية.
- __ القضاء المستقل والعاقل.
- __ السياسة الاقتصادية للدولة.

الوضع السياسي الراهن:

الصراع البارز على الساحة العالمية في القرن الحادي والعشرين بين قوى الهيمنة العالمية وشعوب البلدان النامية التي تحكمها العسكريتاريات والأنظمة الاستبدادية الأوليغارشية اتخذ طابع صراع الثقافات . وتأتى ذلك نتيجة طبيعية لفرض تلك القوى لنظام العولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية بأحادية مطلقة محولة دول الجنوب (الريف العالمي) إلى مناطق ظل لمصالح الدول الكبرى الابتلاعية، وهو ما يتمظهر عياناً عبر تطويع الخصوصيات الثقافية المحلية المتعددة وتدويبها في بوتقة الثقافة الغربية.

يتمثل هذا التصعيد العولمي القائم على أنقاض الإمبريالية الكلاسيكية والمستند إلى سطوة الرأسمال المالي اليوم في الشركات الاقتصادية والمؤسسات الإعلامية الكبرى العابرة للقارات والحدود القومية والجنسيات. هذه الأدوات العولمية المنتهجة لسياسة رسملة العالم على مستوى العمق سيكون لها بالغ الأثر في إغراق مجتمعات المحيط العالمي في حالات الإفقر الذهني والإفلاس المعرفي الثقافي وتصادم وتيرة المجاعة والعوز العالميين، وذلك بغرض توجيه تلك الشعوب وفق رغباتها وتسخيرها بالتالي في خدمة أغراضها وأطماعها ما بعد الكولونيالية.

التطور التقني والعلمي في كافة المجالات ومنها حقوق الإنسان الكونية أدى إلى فروق شاسعة بين الدول المحتركة للتقنية التي جعلت من ذلك وسيلة لفرض هيمنتها على العالم بأسره تحت اسم العولمة ، والعالم الثالث الذي لازال يراوح مكانه تحت ظل أنظمة استبدادية وتعاني من تخلف كبير بسبب تسلط قوى مافيوية ، وستزداد معاناته وأزماته من بطالة وغيرها ، في ظل تحكم المنظمة العالمية للتجارة الحرة (الغات) التي تراعي وتحافظ على مصالح الشركات متعددة الجنسيات الكبرى العابرة للقارات .

من ناحية أخرى تبدو الدول المتأسسة على أسس قومية باتت في مهب الزوال جراء التوسع الإمبراطوري الأمريكي ، وانتشار ثقافة ومفاهيم العولمة ونفاذها من الغربال الأمريكي سيجعلها بعد إحداث قطيعة مع غورها وإرثها القومي رهن قواعد العولمة في طبيعتها الأمريكية (الأمركة) وما من طريق ثالثة أمامها .

ومقارنة بالتغيرات التي تعصف بالعالم فإن الشرق الأوسط يبدو مفارقا ويعيدا عن مجرى الإصلاحات والتحول العميقة الجديدة نتيجة لتحكم البنى والقوالب الذهنية الأوتوقراطية والأليغارشية والثيوقراطية والأنظمة الدولية القومية منها والدياناتية المتمزعة . فالصراعات الدائرة بأساليب العنف والكبت والإنكار تؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وازدياد حدة المخاطر الخارجية، وهي بمجموعها تسهم في خلخلة الأنظمة الحاكمة.

لم تعد الدولة الراعية والتدخلية بمؤسساتها التقليدية قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع وطموح التكوين المجتمعي، بل تحولت إلى قوة فوقية معادية للتطورات العصرية ، تاركة الفرد والمجتمع قاصرين وفاقدين للمؤهلات والقدرة والمهارة نتيجة استخدام الأساليب البالية العنيفة والنفعية في حل المشاكل والإشكالات ، بالإضافة إلى الانتهاك واسع النطاق للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الولايات المتحدة في يومنا تخوض حرباً لتأمين مصالحها ومستقبل إقتصادها وشركاتها على مدى القرن الحادي والعشرين، ويشكل مشروع الشرق الأوسط الكبير ركناً أساسياً من أركان هذه الاستراتيجية ، فمن دون التحكم في الشرق الأوسط ومصادر الطاقة وسبل ووسائل نقلها ، لا يمكن للغرب والولايات المتحدة أن تضمن مصالحها ومستقبل شركاتها العابرة للقارات ، كما لا يمكنها أن تضمن استقرارها الداخلي . ولهذا يسعى الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى نسج الحلول التي تتناسب مع هذه الاستراتيجية للمشاكل والقضايا المزمنة في المنطقة ، مثل : الصراع العربي _ الإسرائيلي والقضية الكردية مع العرب والفرس والترك ، وتفكيك الأنظمة الاستبدادية التي تقاوم وتعاند أمام الحلول التي يطررها الغرب .

تدخل أمريكا في العراق الذي أوقعها في وضع حرج وأجبرها على مواجهة متواليات من المشاكل الإقليمية والإسلاموية والقومية يشكل نقطة البدء لمشروعها الكبير الملمح إليه . لذلك فإن إكمال المشروع وتوسيعه يصبح شرطاً أساسياً لإطالة عمر النظام الرأسمالي رغم جميع العوائق التي تعترضه، لهذا يكون النظام السوري ضمن الأنظمة التي ستعرض للتغيير بعد العراق ، نظراً لإملاكه لبعض الأوراق في كل من العراق وفلسطين ولبنان أولاً ، ونظراً لأنه معني بالقضية الكردية ثانياً . تأسيساً على ذلك فإن سياسة النظام السوري الأوتوقراطي تشكل عقبة رئيسة أمام السير بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" . وكفي يتم إزالة هذه العقبة فإن الجهود الأمريكية تصب في خانة إضعاف النظام السوري الراهن والحد من نفوذه وإزالة وصايته الفوقية على تكويناته المجتمعية ، وما القرارات التي تصدر تبعاً من مجلس الأمن بجهود اميريكية وغربية سوى وسيلة للضغط على النظام السوري بهدف فرض الاستسلام عليه في مواجهة الاتهامات، الأمر الذي يضع النظام السوري أمام خيارين؛ إما قبول التهم والاستسلام وبالتالي الدخول تحت الوصاية الغربية، أو اعتماد عقلية المواجهة والتصعيد والتنمر التي ستودي بحياة النظام. لذلك فإن البدء بإحداث التغييرات الضرورية في بنية النظام الشمولي الحاكم، وتغيير منظومته الفكرية الموجهة لحل المشاكل الداخلية للنظام والمجتمع بات من متطلبات الحل الداخلي لأنها أقل كلفة من الانصياع لمتطلبات الحل الخارجي، وإذا كان لا بد من الاستجابة لمتطلبات المرحلة والتطورات الدولية والإقليمية، فإن المصالحة الداخلية خير معين على التقليل من تأثيراتها السلبية، ففوة المجتمع قوة للدولة التي يجب أن تكون بموقف قوي أمام التهديدات الخارجية.

إن تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق عقد مؤتمر وطني جامع يضم الفئات والشرائح والمنظمات السورية كافة لمناقشة الوضع الداخلي من المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، وطرح مشروع حل وطني كفيل بأخذ المبادرة من أيدي القوى الغربية ووضعها في يد قوى الحراك الديمقراطي الداخلي الممثلة للفسيفساء السوري بات مهمة عاجلة وواجبا وطنيا يقع على عاتقنا جميعاً.

إن إنجاز التحول الديمقراطي وصولاً إلى التغيير الديمقراطي الكامل في كافة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بات ضرورة للتمكن من التعاطي المجدي مع العالم المعاصر طبقاً للمصالح الوطنية

السورية العليا. ولعل برنامجا شاملا، يصوغه مؤتمر وطني عام، يساعد على الخروج من خيارات الماضي، الذي يفقد حرارة التواصل مع الحاضر والمستقبل، إلى خيارات المستقبل التي تفتح الأفق أمام انطلاق مبادرات كل مكونات الشعب السوري.

التحول الديمقراطي هو السبيل لحل أزمة النظام الأوتوقراطي:

قامت دولة سورية بحدودها السياسية المعروفة اليوم نتيجة اتفاقية تقاسم انتدابية استعمارية غربية، وتمثلت الدولة السورية الحديثة على الخارطة السياسية العالمية عقب انتهاء مفاعيل الانتداب الفرنسي، وساد سورية حتى وصول البعث إلى السلطة 1963 الوفاق والسلم والوئام الأهلي نتيجة لوجود نظام برلماني تم تشكيله منذ الاستقلال، ولم تؤثر الانقلابات العسكرية في الأربعينيات والخمسينيات عمقا على البنية الاجتماعية، واستطاع الكرد وغيرهم من أبناء سورية في هذا الجو اللبيري تشكيل منظمات شبابية وتنظيمات تهتم بشؤون الشرائح والفئات المجتمعية المتنوعة داخل الوطن السوري، إلا أن استيلاء الفكر البعثي القومي عبر لجنته العسكرية على السلطة، وانفراد لاحقا بالحكم أدخل سورية منعطفًا حاسمًا من حيث طبيعة العلاقة بين الدولة ونظام الحكم والمجتمع، إذ لم يستطع البعث الحاكم إجراء أي نوع من المصالحة التاريخية بين منطلق الحزب ومنطق الدولة وحاجات المجتمع السوري، وما يفلق في هذا الصدد هو أن مجموعات المصالح في الحزب الحاكم تضغط في اتجاه الاكتفاء بتغيرات سطحية لا تفي بغرض التحول والتغيير الديمقراطي المنشود.

سجلت هذه المرحلة تراجعًا كبيرًا في مجال حرية الفكر والحقوق السياسية والاجتماعية، فقد تم إلغاء التعددية السياسية والثقافية، وتجريد المجتمع من حقوقه الأساسية، وتعرضت بنيتة الاجتماعية لعملية الصهر القومي والثقافي في بوتقة القومية العربية حسب منظور حزب البعث، وإخضاعه لقوانين وأنظمة الحزب الواحد والقومية الواحدة، وتم سحق جميع المعارضات بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، ودخلت الدولة في صراع حاد مع المجتمع وحقيقته التاريخية، وفرضت الأجهزة الأمنية هيمنتها على المجتمع ومؤسساته، وصدرت القرارات التعسفية الواحدة تلو الأخرى، وسنت القوانين الاستثنائية، وصدرت الأحكام الجائرة بحق الأثنيات والقوميات الأخرى، وألغيت امتيازات الفرد والمجتمع مقابل امتيازات السلطة وحزب البعث.

إن ترسيخ التعصب القومي والذهنية الشوفينية وضعف المعارضة الديمقراطية يجعل الحكومة تماطل في تحقيق سياسة التحول الديمقراطي بما يتماشى مع التوجه العام للعصر، وبات النظام السوري اليوم على مفترق طرق. وكما يكون قادراً على اللحاق بركب العصر وتجاوز أزمته الناجمة عن النهج القومي التقليدي، عليه أن يرى أن نظامه هو الأكثر احتياجاً للتغيير الديمقراطي عن طريق إعادة البناء وإجراء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كضرورة حيوية بالنسبة للنظام والمجتمع، لنقادي التشتت والفضوى. وفتح المجال أمام حرية الفكر والتعبير وتطور القوى السياسية والاجتماعية والديمقراطية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، وبناء دولة ترتكز على مبادئ الحقوق والقانون والأخلاق الديمقراطية، والاعتراف بالشعب الكردي، وتناول القضية الكردية بواقعية يعتبر من الأولويات لتحقيق الديمقراطية والانفتاح. كما أن تجاوز العقليّة والذهنية التقليدية، وإيجاد البرامج والحلول الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي إيكولوجي تسوده حرية الأجناس ضرورة تفرضها مهام المرحلة على جميع القوى والأحزاب الديمقراطية بمختلف انتماءاتها القومية والمذهبية، بل هي ضرورة تفرضها طبيعة وبنية المجتمع السوري وحقيقته التاريخية.

قضية حقوق الإنسان والمواطنة الحرة في سوريا:

تعتبر مسائل المواطنة وحقوق الإنسان من بين القضايا الأكثر طرحاً في سوريا نتيجة للنمو الفطري لعدد هائل من المنظمات والمنظمات واللجان الحقوقية التي تدأب على تبيئة مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان العالمية في المجتمع السوري الذي عاش لعقود مغيباً عما يجري من حوله في العالم. فالعصر الذي نعيش بين ظهرانيه هو عصر حقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية والأساسية. رغم ذلك لا يزال النظام في سوريا بمنأى عن تلك النزوعات ويتمادى أكثر في انتهاك منظومة الحقوق تلك على نحو سافر. فحالة حقوق الإنسان في سوريا تتعرض ومنذ سنوات لانتكاسات ملفتة، وما من أمل في تحسين النظام للواقع الإنساني السوري، ولم تجرب السلطة إلغاء أو تجميد العمل بأي من القوانين القمعية ولا الحد من سيطرة الأجهزة الأمنية على المجال السياسي والثقافي والاقتصادي، وما يزال المشهد الداخلي السوري محكوماً بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية لعام 1963 وقانون الإعدام السياسي رقم 49 لعام 1980 وسياسة التعريب القسري للأكراد وبقاء المجردين من الجنسية الكرد على حالهم رغم كل الوعود التسويفية من الرئيس، ولا يزال النظام السوري مخلصاً بكل الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تحت على احترام حقوق الإنسان، ولم تصادق سورية إلى تاريخه على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية. وما التفعيل الشديد لمحكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية في العامين الأخيرين سوى ضربة مخططة ومنهجية لكل تغيير محتمل.

وإننا كقوى ديمقراطية نرى أن مسألة إقصاء الديمقراطية والحقوق والقانون والحريات عن القضاء السوري أمر في غاية الخطورة، ويعتبر تهديداً لأمن الوطن وسلامته، ذلك أنه يحق للمجتمع السوري بكافة قوميته أن يعيش حياة حرة وعادلة، ولا يمكن خلق مجتمع عصري في القرن الحادي والعشرين يتمتع بالحرية والديمقراطية

والمساواة في ظل غياب الحقوق والقانون. وهذا يعتبر أحد مبادئنا الأساسية لدمقرطة النظام وتحويله إلى نظام يخدم المجتمع لا العكس. وهذا يتطلب القيام بـ:

- 1_ إطلاق الحريات السياسية والدينية والفكرية.
- 2_ إلغاء عقوبة الإعدام.
- 3_ إصدار عفو شامل عن جميع المعتقلين السياسيين والشخصيات السياسية الملاحقة، وطي ملف الاعتقال السياسي والتعسفي والسماح بعودة المنفيين بضمانات قانونية.
- 4_ وضع حد نهائي لكافة الانتهاكات الحقوقية بحق السجناء والموقوفين، واعتبار التعذيب جريمة ضد الإنسانية.
- 5_ العمل على ترسيخ حقوق الأجيال الثلاثة، وتوطيدها على أرض الواقع.
- 6_ إعادة صياغة شروط المواطنة في الدستور السوري بحيث يضمن الاعتراف بالقوميات الأخرى في سوريا ويمنحها حق المواطنة الدستورية.

حل القضية الكردية ضمن إطار الكونفيدرالية الديمقراطية:

الاعتراف بالقضية الكردية وحلها بات ضرورة لا بد منها في ظرفنا الراهن، وأصبح من الواضح أن عدم انتهاز طريق حل القضية سيشكل مصدراً أساسياً للصراعات الداخلية والخارجية في المنطقة، ويؤدي إلى استنزاف وهدر طاقات وإمكانيات الأطراف المعنية بهذه القضية، ولا يؤدي سوى إلى عرقلة المسيرة الديمقراطية في المنطقة بصورة لا تضر فقط بمصلحة ومستقبل الشعب الكردي، بل وبمصالح ومستقبل شعوب المنطقة أجمعها، ولا تستفيد من حالة التصعيد سوى القوى الخارجية.

إن التطورات السياسية الراهنة تؤكد بلا جدل على جوهر وحقيقة تأثير الدور الأساسي والحاسم لمسيرة نضال الشعب الكردي في غرب كردستان على مستقبل سوريا الحديثة، وكل يوم يظهر بشكل جلي أن السياسات العقيمة التي تعارض حل القضية الكردية في سوريا لا تجلب معها سوى حالات التوتر والإضطرابات الداخلية والأزمات الاجتماعية، التي تهدد الأمن الداخلي، وتترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التهديدات، بل وحتى التدخلات الخارجية. ومن جهة أخرى، فكل خطوة إيجابية تجاه الحل الديمقراطي في غرب كردستان تترك أثراً إيجابياً على مسيرة التغيير الديمقراطي في سوريا، وبالتالي سيلعب حل هذه القضية دوراً إيجابياً في خروج سوريا من وضعها المتأزم الراهن.

ويبدو أن الحل الأكثر واقعية وملاءمة لروح العصر بالنسبة للقضية الكردية في ظل الظروف الموضوعية والذاتية في سوريا هو حل الكونفيدرالية الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني، والمستند إلى المقاييس الديمقراطية الاشتراكية دون المساس بالحدود السياسية للدولة، وفي إطار وحدة وتآخي الشعوب في سوريا، ويعتمد في جوهره على بناء الأمة الديمقراطية، وممارسة السياسة الديمقراطية، وتنظيم المجتمع الديمقراطي، وخلق المواطنة الحرة.

إن طرح الكونفيدرالية الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني حلاً في غرب كردستان يستهدف خلق نظام من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... الخ. يتجاوز العقليات الدولتية، ويعتمد على تبني مفهوم الديمقراطية الراديكالية الجذرية، ويمهد الطريق أمام إظهار قوة القرار والتنظيم الديمقراطي للشعب. إن الفلسفة السياسية للكونفيدرالية الديمقراطية مغايرة تماماً عن المفهوم الكلاسيكي المدرسي للكونفدرالية، والرامي إلى هدم الدولة الموجودة وبناء دول جديدة على أنقاضها. وهي فلسفة تهدف إلى تنظيم حياة المجتمع على أسس ديمقراطية في جميع المجالات، والإبقاء على هامش ضئيل للدولة في حياة المجتمع. وهو التطبيق المباشر للديمقراطية من قبل الجماهير الشعبية، بدءاً من أصغر الخلايا الاجتماعية ضمن المجالس العامة التي تمثل المجتمع. وذلك يتطلب:

- _ رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية الكردية، والسماح لها بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية.
- _ إلغاء مشروع الحزام العربي وقانون الإحصاء الاستثنائي. وتشكيل لجنة للبحث في النتائج السلبية للتعريب والتوطين لإعادة الحقوق إلى أصحابها.
- _ الاعتراف باللغة الكردية كثنائي لغة رسمية في البلاد التي بنيت عليها الخصوصية الثقافية الكردية وعليها شيد الكرد مخيالهم الاجتماعي.

_ الاعتراف بالهوية القومية الكردية دستورياً.

_ تعزيز القوة التنظيمية والمشاركة الإدارية للمجتمع الكردي في سائر ميادين الحياة.

الدستور الجديد لنظام الدولة الديمقراطية:

إن دستور الدولة السورية الذي صاغه حزب البعث متأثر بالأفكار الأحادية القومية والدين الإسلامي وأفكار الاشتراكية المشييدة؛ أصبح في وقتنا الراهن يشكل عائقاً جدياً أمام حرية الفرد والمجتمع، بعد أن غيب الديمقراطية، واغتال الحياة السياسية، وقوّض العقد الاجتماعي الذي تأسست عليه سورية. فالدستور السوري النافذ يتضمن مواد عديدة استلابية لحقوق الشعب. فالمادة الثامنة منه تحصر قيادة الدولة والمجتمع بحزب البعث، والمادة 153/ تشرعن العمل بالقوانين الاستثنائية وبقاءها كحالة الطوارئ مثلاً.

والمراسيم التي صدرت عن رئاسة الجمهورية سابقاً وفي الوقت الراهن بقيت، ولا تزال، شكلية لا تعبر عن أيما تغيير في بنية وذهنية وممارسات النظام، ولا تؤدي إلى حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع والنظام السوري. لذلك، فإن الوصول لصياغة دستور جديد للجمهورية السورية بات ضرورة ملحة تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى. ويتطلب هذا تشكيل لجنة وطنية من ذوي الخبرات والكفاءات ممثلة لكافة القوميات وأطياف المجتمع السوري كي تقوم بوضع دستور جديد للبلاد، يتوافق مع طبيعة المجتمع السوري، ويلبي جميع احتياجاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويضمن حقوق الفرد والمجتمع من كافة النواحي أخذاً بعين الاعتبار جملة أمور منها:

__ اسم "الجمهورية العربية السورية" الحالي لا يعبر عن التنوع القومي والثقافي في البلاد، إنما يشير إلى وجود قومية واحدة هي القومية العربية. لذلك، فإن إطلاق اسم "الجمهورية السورية الديمقراطية" على البلاد يكون أكثر تعبيراً عن حقيقة الوضع السوري.

__ ينبغي اعتبار حرية الثقافة والتعبير باللغة الأم من قبل كافة القوميات بنداً أساسياً حتى يكون الدستور ديمقراطياً.

__ حرية النشر والإعلام أيضاً من المواد الأساسية التي يتضمنها الدستور الديمقراطي.

__ مراعاة حقوق الأجيال الثلاثة في الدستور حسب قوانين الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

__ تتشكل إدارة الدولة من كافة ممثلي شرائح المجتمع الديمقراطي، ولا يدار من قبل تنظيم أو دين أو قومية واحدة.

__ تحجيم صلاحيات الدولة وتطوير مبادرات الفرد والمجتمع عبر تنظيم المؤسسات المدنية المختلفة.

__ تأسيس نظام برلماني ديمقراطي وفق قانون انتخابي يراعي التعددية ومكونات المجتمع السوري.

__ يكون الدستور الجديد مبنياً على أساس مراعاة حقوق الجنسين بشكل متواز وعادل.

ضمان حقوق المرأة ضماناً للسياسة والمجتمع الديمقراطي:

مثلما ظهر النظام البطريركي الأبوي استناداً إلى استبعاد المرأة وانحطاطها، حتى وصلت الإنسانية إلى ما عليه الآن من وحشية وظلم وانعدام الحقوق؛ فسيكون تحررها ضماناً لتصحيح مسار الإنسانية مرة أخرى. فالمرأة هي التي قامت بالثورة الزراعية النيوليتية في عصور ما قبل التاريخ، وهي التي اكتشفت الطب والنار، ودجنت الحيوانات... الخ. ويقدر ما تمحور المجتمع والنظام حول المرأة، كان لها مركز ودور مهمين ضمن المجتمع. إلا أنها فقدت دورها هذا مع مرور الزمن بعدما حدث اقتسام العمل بين الجنسين، وتحكم النظام الرجولي بكافة مناحي الحياة، فزادت درجة الانحطاط لدى المرأة، وتدننت مرتبتها إلى درجة الجنس الثاني والضعف الناقص ضمن المجتمع. ومعاملة النظام الرأسمالي لها على أساس جعلها سلعة ومادة للدعاية والتجارة لا تعني سوى زيادة درجة عبوديتها وابتعادها عن جوهرها الأصيل. ولهذا فإن انحطاط جنس المرأة يعني انحطاط الرجل والمجتمع برمته.

إن معاملة النظام القائم للمرأة لا تختلف عن معاملة الأنظمة الأخرى، سواء أكانت دينية أم إقطاعية أم رأسمالية. والنظام السوري الذي تأسس اعتماداً على مؤسسة العائلة، وأصبح الرجل فيه هو السيد؛ هو نظام متسلط على جميع مكونات الحياة، ومنها المرأة التي تعتبر ملكاً خاصاً للرجل يتصرف بها كما يشاء. والقانون والدستور السوري الذي يعطي الحقوق حسب المقاييس الإقطاعية والدينية، من المؤكد لن يعترف للمرأة بأي حق، إلا بوصاية الرجل، سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً. بهذا يكون النظام قد ارتكب جريمة بحق الإنسانية، خاصة وأن الأنثوية هي التي تفقد الآن آخر ثورات الإنسان الكبرى، وهي لا تسعى نحو تحسين شروط التبعية، وإنما غاية مسعاها هي قلب هذه الشروط كلية في ظل مفاهيم جديدة وثورية. وفي سبيل إحلال الوئام والسلم الاجتماعي، لا بد من تغيير قوانين الأحوال المدنية والأحوال الشخصية، بحيث تضمن حقوق الجنسين معاً. ولتغيير هذه القوانين لا بد من:

__ مكافحة كل أشكال العنف وظواهر تحول المرأة إلى سلعة للتجارة والدعارة، واعتبار ذلك جريمة، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة تجاهها.

__ تطوير نظام تعليمي وتربوي في المجتمع، وتوعيته لتجاوز العقليات السلطوية الذكورية والتمييز الجنسي، وذلك بهدف تطوير حرية المرأة وترسيخها.

__ تنظيم مؤسسات المرأة والفروع الخاصة بها دعماً وتطويراً لحرية المرأة.

__ تأمين الاحتياجات اللازمة في الميدان الصحي الخاص بالنساء والأطفال.

__ مكافحة تشغيل الأطفال، وتطوير أساليب ووسائل التربية من أجل رفع الضغوط الجسدية والنفسية عنهم.

__ تطوير رعاية خاصة بالمسنين، وإنشاء مراكز للاعتناء بهم من قبل الدولة والمجتمع.

تنظيم المجتمع المدني للوصول إلى نظام الدولة الديمقراطي:

إن تنظيم المجتمع السوري تحت هيمنة حزب البعث، وبذهنية الحزب الواحد والعقيدة الواحدة والإرادة الواحدة والتصورات الميتافيزيقية، أدت إلى محو الإرادة الجماعية في المجتمع، باعتبار أن المجتمع يتحول إلى خادم بار لفئة المنضمين إلى الحزب الحاكم. لذلك فإن الذهنية الأوتوقراطية للدولة لا تفسح الطريق لنمو مجال سياسي

يتولى وضع الدولة بجموعها المغيبة على السكة مجدداً. فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية، وصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، والفصل بين السلطات، وحرية تداول السلطة، والمساواة، والعدالة، وسيادة الشعب، والكرامة الوطنية.

وكي يتم الوصول إلى مجتمع مدني ونظام ديمقراطي عادل، يتوجب تصغير حجم الدولة وذلك: أولاً: عن طريق تعديل قانون الملكية الذي يعطي شرعية التملك والتوسع والهيمنة للدولة فقط، وإعطاء المجال للقطاع الخاص كي يحق للأفراد تأسيس الجمعيات والمؤسسات المعنية بمختلف الثقافات الموجودة في البلاد، وأن يتم فتح المجال أمام جميع فئات المجتمع كي تنظم نفسها، وعلى رأسها المرأة، كي تقوم بتوعية وتنظيم نصف المجتمع بكامله، إلى جانب فئتي الشباب والمتقنين، ومراكز الفن والثقافة والرياضة، وما شابه ذلك من مؤسسات من أجل تطوير إرادة الفرد، وتوعيته، والاهتمام بتطوير إمكانياته وطاقاته الفكرية والثقافية والاقتصادية.

ثانياً: إبعاد الجيش والأجهزة الاستخباراتية عن كل المؤسسات الإدارية والسياسية، وتحجيم دور الدولة لتبقى منسقة فقط.

ثالثاً: جعل الدولة منخرطة في رعاية الديمقراطية وتطويرها وحمايتها في سوريا.

القضاء المستقل العادل:

القانون هو الناظم لعلاقات وحقوق الأفراد والمجتمع والمجموعات، بحيث يضمن ممارسة الحريات بالشكل المطلوب، ويرفع العوائق الموضوعية أمامها. ويتحقق هذا بإصدار دستور جديد يضمن إجراء الإصلاحات الإدارية، وتحديث القوانين، وتأهيل سلك القضاء بما يحقق المساواة بين الجنسين وحقوق الفرد والمجموعات حسب ميثاق الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية الأخرى الناطمة لتلك الشؤون. ويتوجب هنا:

__ إلغاء الحواجز الموضوعية أمام حقوق الفرد والمجموعات، واحترام المواثيق والتعهدات الدولية الموقع والمصادق عليها، والمصادقة على ما لم يجر التصديق عليها بعد.

__ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتعمل كل منها حسب الوظائف والمهام المحددة لها. بذا يكتسب القضاء الاستقلالية الكاملة، وتكون السلطة التنفيذية مفتوحة وشفافة أمام السلطة القضائية، ويكون القضاء مستقلاً بقراراتهم، وتحول السلطة التشريعية إلى ضمير جمعي محاسب.

__ وضع نهاية لحالة الطوارئ والأحكام العرفية التي تشكل ذريعة للاعتقال السياسي وإصدار الأحكام الجائرة، وإعطاء الحق للموقوفين بتوكيل محامين للدفاع عنهم.

__ الفصل في الاختصاص بين المحاكم المدنية والعسكرية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وحصر اختصاص المحاكم العسكرية بالنظر في قضايا العسكريين فقط.

السياسة الاقتصادية الديمقراطية:

__ إعادة رسم السياسة الاقتصادية في سوريا، بحيث تضمن تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للدخل القومي لإنهاء التفاوت والفقر والبطالة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

__ الحد من احتكار الدولة للاقتصاد، والقضاء على فئة السماسرة والطفيليين والمحتكرين، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة بحقهم، وتقليص المصاريف العسكرية والبيروقراطية للدولة، وتحويلها للخدمات الصحية والاجتماعية.

__ التشجيع على عودة رؤوس الأموال المهاجرة، وإعادة توظيفها مجدداً في سورية. وهذا يتطلب قانون استثمار جدي.

__ إقرار سلسلة من المشاريع التنموية بهدف مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل.

__ إعادة تنظيم قانون الضرائب لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة، وتنظيم القوانين الجمركية لخلق نظام تجاري متوازن.

__ إفساح المجال أمام تطور المهن والحرف الصناعية والمهارات الفردية وتشجيعها.

__ اتخاذ تدابير سياسية وإدارية تجاه أساليب الإنتاج الرأسمالي التي تؤدي إلى تخریب البيئة وتتسبب في خلل التوازن القائم بين المجتمع والطبيعة، وذلك من خلال تأسيس منظمات خاصة للاهتمام بالشؤون البيئية.

__ تطوير المؤسسات الإنتاجية المشتركة في الأماكن المناسبة حسب حاجة التوازن في المجتمع.

نتيجة:

بهذا الشكل نستطيع القول أن النظام في سوريا بحاجة ماسة لهكذا مشروع كي يستطيع إنقاذ نفسه والوطن من المخاطر التي قد تؤدي به نتيجة الضغوط التي يتعرض لها، وهو مدعو لعقد مؤتمر وطني على مستوى البلاد، يضم كافة القوى الوطنية والديمقراطية، ويتم فيه مناقشة المسائل المصيرية التي تخص مستقبل سوريا والشعب السوري بأكمله، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بدول الجوار وكيفية التعامل معها وحل القضايا المتعلقة بها.